

سقوط 7 ضحايا بحريق مصنع ملابس الزاوية الحمراء فشل الرقابة يفتح ملف تكرار حرائق المصانع في مصر



الثلاثاء 14 أبريل 2026 11:20 م

سقط 7 ضحايا في حريق مصنع ملابس بشارع محمد أمين في منطقة أرض الجينية بالزاوية الحمراء، ولم تكن الكارثة مجرد خبر حوادث عابر بقدر ما جاءت حلقة جديدة في سلسلة حرائق تضرب أماكن العمل والسكن مديًا داخل القاهرة قوت الحماية المدنية دفعت بسيارات إطفاء وخزان مياه وفرضت كردوًا آمنًا حول الموقع، بينما بدأت النيابة والمعمل الجنائي فحص الأسباب ومراجعة تراخيص المصنع واشترطات السلامة المهنية

غير أن هذه الإجراءات جاءت بعد وصول الجثامين إلى المشرحة وبعد أن دفعت الأسر الثمن كاملًا الواقعة نفسها تضع السؤال في مكانه الصحيح، لأن الخلل لم يبدأ عند لحظة الاشتعال بل بدأ قبلها بكثير عندما بقيت بيئة الخطر قائمة داخل منطقة مكتظة من دون رقابة تمنع الكارثة قبل وقوعها

المشهد بدا أكثر قسوة لأن الحريق جاء بعد أيام قليلة فقط من حريق مصنع ومخزن ملابس في حي الزيتون أسفر عن 9 وفيات، وهو ما يجعل التكرار نفسه جزءًا من الخبر وليس مجرد خلفية له كذلك فتحت الجهات المختصة في اليوم نفسه تحقيقًا آخر في حريق مخلفات خشبية على مساحة 100 متر أعلى سطح عقار سكني مكون من 7 طوابق في دار السلام بعد تدخل الإطفاء لمنع امتداد النيران إلى المباني المجاورة هذا التزامن لا يعكس صدفة معزولة بل يكشف اتساع دائرة الإهمال في مواقع يفترض أنها خاضعة للتفتيش والاشترطات الوقائية

ضحايا الزاوية الحمراء وحصيلة أولية ثم ارتفاع العدد

بدأت الواقعة ببلاغ إلى غرفة عمليات النجدة يفيد بنشوب حريق داخل مصنع ملابس في الزاوية الحمراء، ثم انتقلت قوات الحماية المدنية مدعومة بعدد من سيارات الإطفاء والإسعاف، وفرضت طوقًا آمنًا لتأمين محيط المصنع ومنع امتداد ألسنة اللهب إلى العقارات المجاورة وبعد الحصيلة الأولية التي تحدثت عن 5 وفيات، ارتفع العدد لاحقًا إلى 7 ضحايا وفق التحديث المنشور عصر الثلاثاء 14 أبريل 2026.

ثم اتجهت التحقيقات إلى فحص نقطة بداية الحريق وحصر التلفيات ومراجعة وضع المصنع القانوني، بينما استمعت الأجهزة الأمنية إلى أقوال شهود العيان والعاملين في المنطقة المحيطة هذه الخطوات الإجرائية تؤكد أن الجهات المختصة تتعامل مع واقعة كبيرة داخل كتلة سكنية مزدحمة، لكنها تؤكد كذلك أن الدولة لا تتحرك فعليًا إلا بعد اشتعال النار وسقوط القتلى، لا عند مرحلة الوقاية السابقة

وفي هذا السياق، ربط الدكتور حاتم صادق أستاذ مادة مكافحة الحريق بكلية الهندسة في جامعة حلوان بين الحرائق المتكررة وبين زيادة الأحمال الكهربائية وغياب الكشف المستمر على الأسلاك، معتبرًا أن التعامل السريع مع الحريق يقلل الخسائر لكنه لا يلغي أصل الخطر هذا الرأي لا يحسم سبب حريق الزاوية الحمراء قبل انتهاء المعاينة، لكنه يضع الواقعة داخل نمط معروف يتكرر في مبانٍ تفتقر للمتابعة الجادة

حريق دار السلام وحريق الزيتون يثبتان أن الخطر يتكرر

على جانب آخر، بدأت الجهات المختصة التحقيق في حريق مخلفات خشبية على سطح عقار سكني في دار السلام بعد بلاغ ورد إلى الأجهزة الأمنية عن اندلاع الحريق المعاينة أوضحت أن النيران اشتعلت في مخلفات خشبية على مساحة 100 متر أعلى عقار مكون من 7 طوابق، قبل أن تنجح فرق الإطفاء في محاصرة اللهب ومنع امتداده إلى العمارات والمحال المجاورة هذا النوع من الوقائع يوضح أن الخطر لا يقتصر على المصانع وحدها

وقبل هذه الواقعة بأيام، شهد شارع سرايا القبة في الزيتون حريقاً داخل مصنع ومخزن ملابس في الدور الأرضي من عقار سكني مكون من 12 طابقاً، وأسفر الحادث عن 9 وفيات، كما أمرت النيابة حينها باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الجثامين والتحقيق في ملابسات الحريق وجود نشاط صناعي وتخزيني أسفل كتلة سكنية لم يكن تفصيلاً هامشياً، بل كان مركز الخطر كله منذ اللحظة الأولى.

وفي قراءة فنية لهذا النمط، قال الدكتور خالد حيزة أستاذ المنشآت المسلحة والكباري ووكيل كلية الهندسة بجامعة المنوفية الأسبق وعضو كود الحريق العالمي إن الأحمال الحرارية داخل المباني تزيد خطورة الحرائق، وإن الإهمال يبقى سبباً وارداً عندما تغيب الاستعدادات المتخصصة والتدريب ووسائل الوقاية لذلك فإن تكرار الحوادث داخل مبانٍ مأهولة لا يترك مجالاً واسعاً لاعتبارها وقائع منفصلة عن بعضها.

القانون موجود لكن الرقابة غائبة والعمال يدفعون الثمن

تنص التشريعات المصرية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على التزام المنشآت بتوفير وسائل الوقاية وتأمين بيئة العمل، كما تعرض وزارة العمل على موقعها الرسمي اشتراطات حماية المنشآت من الحريق وقوائم التفتيش والمراجعة المرتبطة بهذا الملف ومع ذلك، فإن وجود النص القانوني لم يمنع ارتفاع عدد حوادث الحريق في مصر إلى 51029 حادثة خلال 2025 بزيادة 8.7 بالمئة عن العام السابق، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هذا التناقض بين القواعد المكتوبة والواقع الميداني هو ما يجعل كل حريق جديد دليلاً على ضعف الإنفاذ لا على غياب التشريع فحين تندلع النيران في مصنع ملابس داخل الزاوية الحمراء، وبعده أو قبله في الزيتون أو على أسطح العقارات في دار السلام، يصبح السؤال المباشر عن التفتيش والمراجعة الدورية ومخارج الطوارئ وأنظمة الإنذار مسألة توثيقية لازمة وليست تعليقاً سياسياً زائداً.

وفي هذا الإطار، قال كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية إن حوادث العمل تتكرر في مصر من دون محاسبة كافية، وإن وزارة العمل يفترض أن تمارس رقابتها على تنفيذ القانون بدل الاكتفاء بالتصريحات هذه الشهادة تكتسب وزنها لأن الكارثة الأخيرة لم تقع في صحراء بعيدة، بل داخل نسيج عمراني مزدحم حيث يسكن المواطنون ويعمل العمال ويخزن القماش والمواد القابلة للاشتعال في المكان نفسه.

وأخيراً، يكشف حريق مصنع ملابس الزاوية الحمراء أن القصة ليست مأساً كهربائياً محتملاً فقط ولا تحركاً سريعاً للإطفاء فقط، بل منظومة رقابة مترهلة تترك شروط الخطر قائمة حتى تشتعل في 7 ضحايا في 14 أبريل 2026 بعد 9 ضحايا في الزيتون مطلع أبريل، وبينهما وقائع حريق أخرى في القاهرة، هي حصيلة كافية لفتح ملف السلامة المهنية بوصفه ملف حياة يومية لا بنذاً إدارياً مؤجلاً وإذا انتهى هذا الحريق بمحضر جديد من دون مساءلة واضحة، فإن الكارثة التالية ستكون امتداداً مباشراً لهذه الواقعة لا حادثاً مستقلاً عنها.